

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

الحكومة المحلية في الجزائر: آلية لتكريس الديمقراطية التشاركية وتحقيق الأمن الاجتماعي

Local governance in Algeria: a mechanism to consolidate participatory democracy and achieve social security.

سي حمدي عبد المومن¹، قريقة أسماء²

¹ جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرييج، (الجزائر)، abdelmoumene.sihamdi@univ-bba.dz

² جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرييج، (الجزائر)، asmakrika111@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/03/01

تاريخ القبول: 2023/02/10

تاريخ ارسال المقال: 2022/12/02

* المؤلف المرسل

ملخص:

دفعت المستجدات السياسية و التقلبات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة بالجزائر إلى إعادة النظر في الكثير من سياساتها الاقتصادية والتنموية خاصة على المستوى المحلي، والقيام بالعديد من الإصلاحات المرتبطة بموضوع الجماعات المحلية، من خلال التركيز على الاقتصاد المحلي والتمويل الذاتي، وتعزيز الديمقراطية التشاركية في المجتمع المحلي، وبالتالي ضرورة الانتقال إلى الحكومة المحلية التي تقتضي مشاركة جميع الفاعلين من مؤسسات حكومية وغير حكومية وقطاع خاص، في تسير الشأن العام المحلي وتحقيق الأمن الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: الحكومة المحلية، الديمقراطية التشاركية، الأمن الاجتماعي.

Abstract:

The current political, economic and social developments in Algeria have led to the reconsideration of many of its economic and development policies, especially at the local levels, and to undertake many radical reforms related to the issue of local communities by focusing on the local economy and economic self-financing. And therefore the transition to local governance, which requires the participation of all actors from governmental and non-governmental organizations and the private sector, and granting a greater role to citizens and local councils in the conduct of public affairs and the achievement of social security.

Keywords: local governance, participatory democracy, social security.

مقدمة:

لا يمكن الحديث عن التنمية في الجزائر من دون النظر إلى الظروف المحلية المتعلقة بالإقتصاد المحلي والديمقراطية التشاركية والأمن الاجتماعي، حيث دفعت التطورات السياسية والإقتصادية في السنوات القليلة الماضية وما أنجر عنها من إنعكاسات إجتماعية إلى البحث عن بدائل إقتصادية ومقاربات تنموية جديدة على المستوى المحلي. وذلك من خلال التركيز على تنويع مصادر الدخل والتمويل الذاتي للجماعات المحلية ومحاولة الانتقال إلى الحكومة المحلية التي تستوجب مشاركة جميع الفاعلين من مؤسسات حكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع خاص، في عملية التنمية، وتحديد مسؤوليتهم وعلاقتهم بالأمن الاجتماعي. لذلك تسعى دراستنا إلى الإنخراط في النقاش الدائر حول موضوع الحكومة المحلية في الجزائر ودورها في تكريس الديمقراطية التشاركية وتحقيق الأمن الاجتماعي، وذلك من خلال دراسة جهود الجزائر ودورها في تحقيق الحكومة المحلية.

ومما سبق نطرح الإشكالية التالية: كيف يمكن أن يساهم تطبيق آلية الحكومة المحلية في تحقيق الديمقراطية التشاركية والأمن الاجتماعي في الجزائر؟ وللإجابة على الإشكالية تم الإعتماد على المنهج الوصفي، وذلك للوقوف على مفهوم الحكومة المحلية والديمقراطية التشاركية المحلية والأمن الاجتماعي، والمنهج التحليلي للإطلاع على الجهود السياسية والقانونية لتحقيق الحكومة المحلية.

وللإحاطة بموضوع الدراسة تم الإعتماد على خطة متكونة من مبحثين، حيث خصص المبحث الأول للإطار المفاهيمي للحكومة المحلية والديمقراطية التشاركية والأمن الاجتماعي، أما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه للإحاطة بأبرز الجهود السياسية والقانونية للحكومة المحلية وسبل تفعيلها في الجزائر. المبحث الأول: مفهوم للحكومة المحلية، الديمقراطية التشاركية، الأمن الاجتماعي.

حظي موضوع الحكومة المحلية بإهتمام كبير خاصة في ظل زيادة حدة المشكلات والتحديات التنموية التي تشهدها العديد من الدول بما فيها الجزائر، والتي إتخذت عدة تدابير في إطار الحكومة المحلية لتحقيق الديمقراطية التشاركية المحلية والأمن الاجتماعي، لذلك نسعى من خلال هذا المبحث إلى التطرق لمفهوم الحكومة المحلية والديمقراطية التشاركية والأمن الاجتماعي.

المطلب الأول: الحكومة المحلية

يسعى مفهوم الحكومة المحلية إلى ربط القضايا السياسية وإدارة شؤون الدولة بالقوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة في تشكيل السياسات النازمة للحياة العامة، وهو بهذا المعنى يعكس تحولاً من المقاربة التقليدية لدراسة السياسة بوصفها نتاجاً لمؤسسات الدولة الرسمية، إلى مقاربة تركز على دور الجماعات السكانية والقوى الاجتماعية في تطوير السياسات التي تنظم الحياة العامة في المجتمع السياسي، وتبحث في تشابك وتفاعل هذه القوى، بصورة

متوازنة مع المؤسسات الأساسية الثلاث التي تحتل مكانة هامة في تنظيم المجتمع الحديث، وبالتحديد مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني.¹

وعليه حدث الانتقال من نظام محلي تهيمن فيه المجالس المحلية المنتخبة إلى نظام محلي يشارك فيه مختلف المنظمات غير الحكومية في استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي بغية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.²

والملاحظ من خلال ما سبق أن للحكومة المحلية ثلاثة أبعاد أساسية وهي:³

- البعد السياسي والإجتماعي: يقوم على احترام حقوق الإنسان، والحريات المدنية والسياسية، تفعيل المشاركة السياسية واحترام القانون.

- البعد الإداري: أي الإدارة الفعالة والشفافية للموارد المالية والبشرية للمجتمع المحلي، وتفعيل الديمقراطية المحلية اللامركزية.

- البعد الاقتصادي: فتح المجال أمام القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي دون تخصيص القطاع العمومي بامتيازات، أي تساويهما في الحقوق والواجبات.

مصطلح الحكومة المحلية من المفاهيم التي تؤكد على ضرورة الانتقال بفكرة الإدارة الحكومية المحلية من الحالة التقليدية إلى الحالة الأكثر تفاعلاً وتكاملاً من أجل تحقيق الجودة المحلية المطلوبة، وضمان أكبر قدر ممكن من الاستجابة لطموحات المواطنين بشكل مناسب، خاصة أمام التحديات الاقتصادية أين يقل فيه حجم التخصيصات والموارد المالية الكافية لدعم الجهود والبرامج التنموية للدولة، والشركاء الآخرين على المستويات المحلية.⁴

والحكومة المحلية تعني أيضاً تلك المشاركة في ممارسة السلطة بين مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة التي هي أجزاء من شبكات اجتماعية مختلفة، التي تتصرف بمسؤولية تجعلها تعزز الخير العام وليس المكسب الشخصي وتعني كذلك تمكين السكان المحليين من إدارة شؤونهم المحلية، مع الاعتراف بأن الدولة لا تزال تلعب دوراً هاماً بسبب كل الموارد المتاحة لها.⁵

كما تشير الحكومة على المستويات المحلية إلى جودة وفعالية وكفاءة الإدارة المحلية وتقديم الخدمات العامة والمشاركة في رسم السياسة العامة المحلية، وإجراءات اتخاذ القرارات وشموليتها وشفافيتها، والخضوع للمساءلة على الصعيد المحلي.⁶

كما تعبر الحكومة المحلية عن مستوى التحركات المحلية نحو التنمية المحلية، وترسيخ أبعادها شكلاً ومضموناً لذا فإن الحكومة متكاملة من حيث جوانبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية تصب اهتمامها في جانب تطوير الطاقات المحلية، ومن ثم ترشيد الخدمات العمومية المحلية، فالمجالس المحلية المنتخبة تمتلك طاقة مجتمع النخبين وتسعى

لتوظيف تلك الطاقة على مدى قدرة هؤلاء في التعبير عن رغبات المواطنين، ومدى انفتاح وإخلاص ومراقبة المنتخبين لناخبيهم، وهذه العلاقة الجدلية بين الناخب من جهة، وبين المنتخب وما يقدمه من خدمات وتنمية محلية من جهة أخرى.⁷

فالحكومة المحلية هي التي تسعى إلى تحقيق الكفاية الذاتية محلياً من خلال خلق آليات للمشاركة المجتمعية وآليات في الرشادة في التسيير، حيث أن تطبيق مبادئ الحكومة المحلية يسهم في ترشيد النفقات واستغلال الموارد المحلية ما يضمن حل للمشاكل التي تواجه المجتمع المحلي بكل أصنافها ومنه تحقيق الكفاية المحلية، كما تسعى الحكومة المحلية إلى تفعيل المبادرات المحلية من خلال التقدم بإتجاه تنازل أكبر لصالح السلطات المحلية المنتخبة والدعوة إلى النقاش العام حول السياسات من قبل ممثلي مجموعات المجتمع المدني المحلي، بالإضافة إلى خلق فرص لإتاحة مشاركة الجمعيات بمنح الصلاحيات للمجتمعات الأهلية.⁸

وتقوم الحكومة المحلية على المبادئ التالية:⁹

- المشاركة: والتي تعني تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات من أجل المساهمة في عملية صنع القرارات.
- المساءلة: وتعني خضوع صانع القرار في الأجهزة المحلية لمساءلة المواطنين والأطراف الأخرى ذات العلاقة.
- الشرعية: قبول المواطن المحلي لسلطة هؤلاء الذين يحوزون القوة داخل المجتمع ويمارسونها في إطار إجراءات مقبولة، وأن تستند إلى حكم القانون والعدالة، وذلك بتوفير فرص متساوية للجميع.
- الكفاءة والفعالية: وتعني قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد إلى برامج ومشاريع تلبي احتياجات المواطنين المحليين وتعبر عن أولوياتهم.
- الشفافية: وتعني إتاحة تدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها لجميع الأطراف في المجتمع المحلي ومن شأن ذلك توفير الفرصة للحكم على مدى فعالية الأجهزة المحلية.
- الاستجابة: تسعى الأجهزة المحلية إلى خدمة جميع الأطراف المعنية والاستجابة لمطالبها خاصة الفقراء والمهمشين، وترتبط الاستجابة بدرجة المساءلة التي تستند بدورها على درجة الشفافية وتوافر الثقة بين الأجهزة المحلية والمواطن المحلي.

المطلب الثاني: تعريف الديمقراطية التشاركية المحلية والأمن الاجتماعي:

تمنح الديمقراطية التشاركية المحلية العديد من الآليات الهامة التي تسمح بمساهمة كل الفاعلين من مجتمع مدني وقطاع خاص إلى جانب الدولة في تحقيق التنمية المحلية والأمن الاجتماعي وسبل النهوض به.

أولاً: الديمقراطية التشاركية المحلية.

الديمقراطية التشاركية تعني المشاركة السياسية والتي تتبوأ مكانة متميزة بين الدول وتحتل جزءاً من سياساتها المعلنة، حيث أصبحت المشاركة في الحياة أساسية للديمقراطية، وهي لا تمثل غاية بل هدفاً ووسيلة، فهي هدف الحياة الديمقراطية التي تركز على إشراك المواطنين في تحمل مسؤوليات وطنهم، والسعي الدؤوب لتحقيق مصالحه وهي وسيلة لصياغة نمط الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة.¹⁰

والديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي يقصد بها ممارسة المجتمع المحلي لسلطته المحلية عن طريق وجود آليات مشاركة في صناعة القرار المحلي، ورسم السياسات العامة المحلية، وهذا على غرار فتح حرية إبداء الرأي والمبادرة بمشاريع تنمية وإشراك المجتمع المدني المحلي والقطاع الخاص في إدارة الأقاليم المحلية رفقة المجالس المنتخبة زيادة على الاستثمار في الثورة العلمية والتكنولوجية، وفتح مجال الاطلاع على المخرجات السياسية والإدارية من مداولات وقرارات على مواقع إلكترونية متاحة للجمهور تفتح مجال التفاعل الشعبي بين طبقات المنظومة المحلية.¹¹

ثانياً: الأمن الاجتماعي.

يشير مفهوم الأمن الاجتماعي - الاقتصادي في مقابل انعدام الأمن، إلى الطريقة التي تتم فيها مقابلة الحاجات الأساسية للمواطنين المرتبطة ببقائهم من الأنظمة والبنائات المختلفة المسؤولة عن الخدمات والرعاية الاجتماعية، حيث توفر الحماية من الفقر والبطالة والمرض وغيرها من أشكال الحرمان المادي والمعنوي، بعبارة أخرى يشير المفهوم إلى درجة سيطرة الأفراد على الموارد المادية وغير المادية عبر الزمن في سياق العلاقات الاجتماعية.¹²

والأمن الاجتماعي يعني تحقيق الاستقرار والطمأنينة المادية والمعنوية لجميع الأفراد داخل المجتمع وذلك من خلال وضع وتطبيق مجموعة من الخطط والبرامج التنموية التي تشارك بها كل المؤسسات العاملة داخل الدولة سواء كانت مؤسسات حكومية أو مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.¹³

وتحقيق الأمن الاجتماعي مسؤولية تتحملها الحكومة إلى جانب المجتمع المحلي بشكل أكبر، لذلك يجب تعزيزها من أجل تلبية حاجات الأفراد، فالإخفاق في الإستجابة لمعاناة الأفراد ينتج مخاطر الإضطرابات الاجتماعية ما يؤدي إلى تفويض الأمن الاجتماعي.¹⁴

المبحث الثاني: جهود الدولة الجزائرية لتحقيق الحوكمة المحلية وتكريس الديمقراطية التشاركية والأمن الاجتماعي.

تسعى الجزائر اليوم جاهدة إلى تحقيق تنمية وطنية شاملة، واضعة التنمية المحلية كأساس ومنطلق لها، وتجسد ذلك من خلال جملة الإصلاحات التي مست الجماعات المحلية، غير أن ذلك لم يغير كثيراً من واقعها، لتأتي الأزمة المالية الأخيرة لسنة 2014 الناتجة عن انخفاض أسعار النفط، ومن ثم أزمة كورونا وآثارها على إقتصاديات الدول على المستويين الدولي والوطني، لتعيد المطالبة بإصلاح جذري يعطي لها صلاحيات أوسع من خلال المطالبة بالتركيز

على الاقتصاد المحلي، والبحث عن مصادر للتمويل الذاتي، وتعزيز الديمقراطية التشاركية في المجتمع المحلي وهذا من شأنه تخفيف الأعباء المالية عن الدولة، وتحقيق الأمن الاجتماعي.

وهو ما تأكد خلال إجتماع الحكومة بالولاية في سبتمبر 2022 تحت شعار ترقية الاقتصاد الوطني والتنمية المحلية، وتمحور الاجتماع حول التنمية الاقتصادية المحلية، والإطار القانوني لترقية الإستثمار وإصلاح المالية والجباية المحلية من خلال تدعيم أكثر لامركزية وخلق ثروات لتمويل الجماعات المحلية.

المطلب الأول: الجهود السياسية والقانونية لتحقيق الحوكمة المحلية في الجزائر.

أدت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخيرة بالجزائر إلى ضرورة التفكير في إصلاح الجماعات المحلية، بإدخال آليات أكثر مرونة واستجابة للانتقال إلى الحوكمة المحلية بأوسع مضامينها، والتي يشارك فيه مختلف الفاعلين من المؤسسات غير الحكومية إلى القطاع الخاص إلى دور أكبر وأوسع للمجالس المحلية المنتخبة إلى مشاركة المواطنين وهيئات المجتمع المدني، وذلك من خلال تفعيل مبدأ الشراكة تجسيدا للحكومة المحلية.¹⁵

عملت الحكومة الجزائرية كذلك على إعادة النظر في المقاربات التنموية وأنماط التسيير العمومي بهدف التحكم في تداعيات الأزمة المالية، وخلق الثروة التي يمكنها أن تصنع بعض الإمكانات للإنفاق العمومي، والعمل على استرداد أموال الجباية المستحقة للخزينة العمومية مهما كبرت أو صغرت قيمتها، وتبني مراجعة دقيقة ومستمرة لبرامج الإنفاق العمومي على كل المستويات، وهو أن تتحول كل هذه المهام وهذه التحديات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، وتنقل من المستوى المركزي ويتم تحميل المستوى المحلي كل مسارات حلها وتجاوزها، وهذا دليل على إدراك الحكومة لفكرة أنها لن تستطيع أن تنفرد في إدارتها المركزية وتسييرها العلوي بكل هذا العبء لوحدها ومن دون شريك تلقى عليه جانباً من المسؤولية والقرار.¹⁶

وهو ما دفعها إلى أن تعود إلى الجماعات المحلية وتفرض عليها بحكم الوصاية والهرمية التنظيمية الجزء الأصعب والأثقل في فاتورة الأزمة المالية، وهو خلق الثروة والتكفل التام بالجباية المستحقة للدولة، بالإضافة إلى القيام بفعل الطمأنة كوظيفة مستمرة ودائمة للمواطن، والتقليل أو التخفيف من حالة الخوف والترقب التي يعيشها وهذا بكل الإمكانات والوسائل.¹⁷

وهذه الحتمية كانت نتاج جملة من التحولات الداخلية تفاقم حجم المشكلات على المستوى المحلي ومعاناة المواطن من الأزمات المختلفة وتنامي الاحتجاجات اليومية المرتبطة بسوء تقديم الخدمات العمومية المحلية وتفشي مظاهر الحكم السيئ وعجز نظام الانتخابات عن إفراز تمثيل حقيقي للمواطنين، وجدت الجماعات المحلية الجزائرية نفسها مجبرة على تبني الحوكمة المحلية من خلال تهيئة البيئة الملائمة التي تشجع المواطن المحلي على المشاركة في صنع القرار المحلي، وإقامة علاقات جديدة مع شركاء وفاعلين آخرين.¹⁸

منذ الاستقلال عانت الجزائر في اختيار النموذج المناسب لها، حيث عرفت اللامركزية كحل بديل عن نموذج التنمية عن طريق النظام المركزي، بحيث أصبح هذا الطرح حتمية سياسية ناتجة عن تنازلات الدولة ووصايتها على الجماعات المحلية، وصعوبة هذه العملية وهي اللامركزية في التسيير التي تفرض مشاركة كل المتعاملين وبصفة فعالة في التنمية المحلية، المصالح الممركزة للدولة، الأحزاب السياسية، المنتخبون، المنظمات النقابية، والحركة الجمعوية والمتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص، والمواطنين كل هذه العناصر مجتمعة وهي تخضع إلى الشرعية والتمثيلية واستعمال السلطة في إطار ما يسمى بالحكومة المحلية.¹⁹

وتتضح مساعي الجزائر في عملية الانتقال نحو الحكومة المحلية من خلال مجموعة من الإصلاحات الواسعة التي مست الولاية والبلدية عبر تعديلات قانونية تصبوا في معظمها إلى توسيع الاستقلالية المالية والوجود القانوني المستقل، وتمكين المواطنين المحليين من المشاركة في تدبير شؤونهم المحلية من خلال توطيد العلاقة بين الإدارة المحلية والفواعل الأخرى، وتحقيق مبدأ الشفافية والمساءلة، بالإضافة إلى عصرنة الإدارة العمومية.

لقد مر التنظيم الإداري المحلي في الجزائر بعدة مراحل، وإرتبط التطور بطبيعة نظام الحكم والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومتطلبات التنمية، بداية بصدور الأمر رقم 24/67 المتضمن قانون البلدية الذي وضع نصوص قانونية تتعلق بمهام البلدية وصلاحياتها من أجل تحقيق التنمية الوطنية، ثم الأمر رقم 38/69 المتضمن ميثاق الولاية الذي وضع تنظيم للولاية، ومع صدور الدستور الجزائري لسنة 1989 أصبح لزاما على الدولة الجزائرية إعادة النظر في المنظومة القانونية التي تحكم الجماعات المحلية من خلال إصدار القانون رقم 08/90 المتعلق بالبلدية، والقانون 09/90 المتعلق بالولاية، يليه إصلاح آخر من خلال إصدار كل من قانون 10/11 المتعلق بالبلدية، والقانون رقم 07/12 المتعلق بالولاية.²⁰

حيث أكد المشرع الجزائري في المادة 11 من قانون البلدية رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو سنة 2011 " أن البلدية تشكل الإطار المؤسسي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجوّاري ويتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير اللازمة لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما يمكن للمجلس الشعبي البلدي عرض نشاطه السنوي أمام المواطنين.

وأضاف في المادة 12 من نفس القانون " قصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجوّاري المذكور في المادة 11 أعلاه يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم، وفي المادة 14 منه كذلك أكد المشرع أنه يمكن لكل شخص الإطلاع على مستخرجات مداوات المجلس الشعبي البلدي وكذا القرارات البلدية ويمكن لكل شخص ذي مصلحة الحصول على نسخة كاملة أو جزئية على نفقته.²¹

كما أن مشاركة المواطنين في بعض الأحيان لا تتوقف على المجالس الشعبية فقط بل تتعداها إلى المشاركة في مكافحة الفساد من خلال المادة 15 من قانون 06-01 " يجب تشجيع مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من مخاطر الفساد ومكافحته بتدابير مثل: اعتماد الشفافية في كيفية اتخاذ القرار وتعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية.²²

إلا أن الواقع يثبت ضعف الرغبة التشاركية، وإنشار ظاهرة العزوف التنموي على المستوى المحلي، والذي يعود لعدة أسباب منها من يرتبط بالمشاريع التنموية المحلية من خلال عدم ملاءمة المشروعات التنموية لميول وإحتياجات فئات المجتمع مما يؤدي إلى عدم تجاوبهم مع هذه المشروعات، بالإضافة إلى عدم إشراك الأفراد المحليين في كل خطوات المشروع منذ مرحلة الدراسة والتنفيذ وإنهاء بمرحلة المتابعة والتقييم، مما يزيد من عدم الإكتراث والعزوف عن المشاركة، فضلا عن بعد المشاريع عن المناطق السكنية، وسوء الخدمة المقدمة من قبلها يجعلها خارج دائرة إهتمام المواطن.²³ ومنها من يرتبط بالمواطنين المحليين الذين ينشغلون بأمور الحياة اليومية مما يصرفهم كثيرا عن المشاركة بانتظام وأحيانا مرور الأفراد المشاركين بخبرة سيئة أثناء المشاركة في أحد المشروعات، بالإضافة إلى ضعف الوعي الإجتماعي والسياسي لدى الأفراد المحليين، وشعورهم بالإغتراب أي إحساس الفرد بأن المجتمع والسلطة المحلية لا يشعران به، وهو ما يفقده الدافع للمشاركة.²⁴

وهناك أسباب أخرى تتعلق بالقيادات المحلية كتوتر العلاقة بين القيادات المحلية والأفراد، مما يفقدها القدرة على إقناعهم وتوجيههم لمشاركة فعالة في مشروعات التنمية المحلية في المجتمع، وعدم قدرة القيادات المحلية على توعية المواطنين وحثهم أو تجنيديهم للمشاركة بفاعلية في إنجاح عملية التنمية المحلية في المجتمع، بالإضافة إلى عدم تنفيذ القيادات المحلية لوعودها، مما يزيد في عدم ثقة الأفراد المحليين فيها وتجاهل كل مبادرة تقوم بها.²⁵

وانطلاقا مما سبق يتبين لنا أن الحكومة المحلية في الجزائر ليست هدفاً بقدر ما هي آلية لتمكين الجماعات المحلية بسبب جملة التحديات السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والبحث عن بدائل مكملية للاقتصاد الوطني، واعتمدت في ذلك على المقاربة التشاركية من خلال العديد من التشريعات والقوانين وتقريب الجماعات المحلية من المواطن، وباقي الفواعل الأخرى كالقطاع الخاص والمجتمع المدني وجعلهم شركاء حقيقيين في التسيير والتنمية المحلية، لكن على مستوى الممارسات ظهرت العديد من التحديات التي تحتاج إلى آليات عمل انتقالية قادرة على تطبيق مبادئ الحكومة المحلية.

وهو الذي جعل رئيس الجمهورية يؤكد على ضرورة إصلاح قطاع الجماعات المحلية والأمر بالتحضير لمقترحات خاصة بقانوني البلدية والولاية، وجعلها قادرة على مواكبة المستجدات الاقتصادية الاجتماعية التي تشهدها الجزائر. **المطلب الثاني: مقترحات تفعيل الحكومة المحلية بالجزائر في ظل الوضع الاقتصادي والإجتماعي الراهن:**

إن تطبيق الحكومة المحلية في الجزائر يقتضي العمل الجاد والمنظم على وضع العديد من الآليات التي تمكن المواطنين ومختلف الفواعل الآخرين من المشاركة في العملية التنموية من منطلق البحث عن جودة إدارة الحكم وذلك من خلال ضرورة السعي إلى تحقيق ما يلي:

- التخفيف من البيروقراطية وإضفاء الشفافية في التعامل مع المواطنين:

وذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية والرد على الشكاوى التي يتقدم بها المواطنون، وكذا مشاركة المجتمع المدني من خلال اعتماد الشفافية في اتخاذ القرار وتعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، وإعداد وتنفيذ حملات توعوية بمخاطر الفساد على الإدارة العمومية والمجتمع، وتمكين الجمهور من الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد عن طريق وسائل الإعلام، مع مراعاة حرمة الحياة الخاصة وشرف وكرامة الأشخاص، وكذا مقتضيات الأمن الوطني والنظام العام وحياد القضاء.

- الاهتمام برأس المال البشري:

ما دام المورد البشري هو المسؤول عن تحقيق الحكومة المحلية، فلا بد من إصلاح الإنسان، ذلك أن إصلاح الهياكل الإدارية دون إصلاح الإنسان يعتبر إصلاحًا قاصرًا.

- ترشيد الإدارة وتكييفها مع التطورات التكنولوجية الحاصلة:

إن من أهم أسباب التخلف الإداري الذي تعرفها الإدارة الجزائرية هو عدم مواكبتها للتغيرات العالمية، وفي مقدمتها استخدام التكنولوجيا الحديثة التي تعد آلية كفيلة بتحسين الأداء الإداري، ورفع مستوى الفعالية من خلال تعزيز دور الحكومة الالكترونية في إلغاء المظاهر البيروقراطية في استخراج الوثائق والمشاركة في اتخاذ القرارات.

- تفعيل دور الرقابة الإدارية كأهم متطلبات إصلاح الإدارة المحلية الجزائرية:

تعتبر الرقابة الفعالة أحد الآليات الرئيسية في نجاح السياسات الإصلاحية، فبدونها لا يمكن الحد من مظاهر الفساد في الإدارة الجزائرية، والتي تتطلب ضرورة عصرنتها وزيادة فعالية أدائها.²⁶

- تفعيل الدور الإقتصادي للجماعات المحلية:

الجماعات المحلية اليوم مطالبة بالإخراط في سياسة تعتمد على التنافس في إستقطاب الإستثمارات حسب خصوصياتها المحلية، ترقية المقاولاتية، وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في خلق مداخيل وتراكم الموارد المالية،²⁷ بالإضافة إلى ترقية الإستثمار المحلي وضمان بقاء المواطنين في المناطق الريفية ومناطق الظل، وهذا يتطلب توفير الامن وجميع المرافق الضرورية بغية تعزيز التنمية الفلاحية والحيوانية وتقليص معدل النزوح والهجرة نحو المدن.²⁸

- التركيز على مخرجات مؤسسات البحث العلمي في حل مختلف قضايا ومشكلات الجماعات المحلية:

تعزيز العلاقة بين مخرجات الجامعة وواقع هذه الجماعات، خاصة بعد أن أصبحت إدارة الجماعات المحلية تخصصا مستقلا قائما بذاته يدرس على مستوى الدراسات العليا ، وهنا لا بد من طرح التساؤل التالي إلى متى ستبقى الأبحاث العلمية أسيرة رفوف المكتبات دون استغلالها في النهوض بواقع التنمية المحلية، وحل مختلف أزمتها التي تبقى تسير بطريقة عشوائية ؟ كما لا بد من العمل على إشراك مختلف المخابر والمراكز البحثية الأكاديمية وإعطاءها دورا رياديا في مجال تعزيز التنمية المحلية، فالأكيد أن الدولة الجزائرية تنفق أموالا طائلة على هذه المخابر لكن مخرجاتها وانعكاساتها على الواقع المجتمعي يبقى محدودا.

- تحديد مواصفات للترشح في الانتخابات المحلية:

وذلك بالعمل على ضرورة أن يتوفر في الأعضاء مستوى تعليمي معين، فمما يؤسف له أن نجد في عصر التكنولوجيا، في عصر محاربة الأمية الالكترونية رئيسا أو عضوا في المجالس المحلية المنتخبة أميا، تحت ذريعة حماية الديمقراطية، رغم أن هذا الأمر يضر بالديمقراطية أكثر مما ينفعها، لذلك لا بد إذا أردنا تفعيل الدور التنموي للجماعات المحلية أن نعطي للعلم مكانته ولأصحاب الشهادات العلمية والخبرات دورهم في هذا المجال.

- إتاحة الفرص للتدريب على القيادة:

فالجماعات المحلية تعتبر بمثابة مدارس لتخريج القيادات على المستوى الوطني، حيث أن كثيرا من الرؤساء والبرلمانيين والتنفيذيين البارزين على المستوى الوطني وفي دول عديدة كانوا قد مارسوا العمل كأعضاء منتخبين في المجالس المحلية، لذلك لا بد أن تكون الجماعات المحلية الجزائرية القاعدة الأساسية لتكوين النخب المستقبلية.²⁹

الخاتمة:

لقد أصبحت الحكومة المحلية مقاربة ضرورية تحظى باهتمام كبير من قبل الدولة الجزائرية، كآلية لتكريس الديمقراطية، وتحقيق الأمن الاجتماعي، حيث قامت الجزائر بإجراء العديد من الإصلاحات بهدف ربط التنمية المحلية بالجزائر بمختلف الفواعل الأخرى وجعلها شريكا في التسيير المحلي.

وإستخلصنا من دراستنا وجود جملة من التحديات التي حالت دون تطبيق حقيقي وفعلي لمبادئ الحكومة المحلية، لذلك نوصي بضرورة بناء إستراتيجية وطنية متكاملة لوضع أسس ودعائم قانونية ومؤسسية للحكومة المحلية تسمح بمشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في رسم وتنفيذ السياسات التنموية المحلية فضلا عن التوجه نحو رقمنة الإدارات والخدمات العمومية المحلية، وخلق الإستثمارات المحلية، والإستفادة من التجارب العالمية في مجال الحكومة المحلية.

الهوامش:

- ¹ - صافي لؤي، الرشد السياسي وأسس المعيارية: من الحكم الراشد إلى الحكومة الرشيدة بحث في جدلية القيم والمؤسسات والسياسات، ط1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2015، ص 21.
- ² - بومدين طاشمة، "الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"، مجلة التواصل، جامعة باجي مختار عنابة، العدد 26، 2010، ص ص 29، 30.
- ³ - ونوغي نبيل، يوسف علاء الدين "الحكومة المحلية: قراءة في المضامين النظرية للمفهوم"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة تسيمسيلت، العدد الرابع، ديسمبر 2017، ص 494.
- ⁴ - مسعود البلي، "حوكمة السياسات العامة الاجتماعية: دراسة تحليلية من منظور الشبكية والشراكة للحكم الجيد، مجلة الباحث للدراسة الأكاديمية، جامعة باتنة 1- الجزائر، العدد الثامن، جانفي 2016، ص 211.
- ⁵ - Will Bartlett, Vesna popovski, local governance and social cohesion, WP5/22, Search working paper, September 2013, p 10.
- ⁶ -Joachim Nahem, A User's' Guide to Measuring Local Governance,UNDP : Oslo Governance Centre, 2008, P05, Available on the link: www.gaportal.org/sites/default/files/LG%20Guide.pdf
- ⁷ - نريمان بطيب، "الحكومة المحلية في الخطاب السياسي الجزائري: واقع ورهانات"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز العربي الديمقراطي العدد الثاني، مارس 2017، ص ص 223، 224.
- ⁸ - المرجع نفسه، ص 224.
- ⁹ - عاشور كنوش، عبد القادر زواتنية، "الحكومة المحلية ومتطلبات تحقيقها على ضوء تجربة أوكرانيا"، مداخلة ضمن فعاليات المنتدى الدولي حول الحوكمة والتنمية المحلية، الجزائر: جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريش، يومي 7/8 ديسمبر 2015، ص 03.
- ¹⁰ - دريس نبيل، الديمقراطية التشاركية مقاربات في المشاركة السياسية، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2016، ص 08.
- ¹¹ - محمد سنوسي، "الديمقراطية التشاركية وواقع الحوكمة المحلية في الجزائر "مدخل نظري"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، العدد، فيفري 2018، ص 15.
- ¹² - سارة البلتاجي، الأمن الاجتماعي - الاقتصادي والمواطنة الناشئة في المجتمع المصري، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 15.
- ¹³ - رامي حسين، أشرف بن جميل، "المخاطر والتحديات التي تواجه الأمن الاجتماعي في ماليزيا وسبل مواجهتها من منظور التربية الإسلامية"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 30، العدد 07، 2016، ص 1359.
- ¹⁴ - سارة البلتاجي، الأمن الاجتماعي - الاقتصادي والمواطنة الناشئة في المجتمع المصري، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 55.
- ¹⁵ - نريمان بطيب، مرجع سابق الذكر، ص 225.
- ¹⁶ - عبد القادر سعيد عبيكشي، الجماعات المحلية ونظام التسيير العمومي الجديد، موقع الحوار 2016/12/09، على: <http://elhiwardz.com/contributions/68934/>, consulté 01/12/2022 heur 17.01.
- ¹⁷ - المرجع نفسه.
- ¹⁸ - ناجي عبد النور، فتحة لثيم، "جهود تطبيق الحوكمة لتحسين أداء الإدارة المحلية في الجزائر: التشريعات وواقع الممارسات"، مداخلة ضمن فعاليات المنتدى الدولي الثالث حول الجماعات المحلية في الدول المغاربية في ظل التشريعات الجديدة والمتنطرة، الجزائر: جامعة جامعة الوادي، يومي 1/2 ديسمبر 2015، ص 92.
- ¹⁹ - عبد القادر الصافي، الدور التنموي للجماعات المحلية في الحوكمة، جريدة صوت الاحرار، من الموقع:

<https://www.djazairiss.com/alahrar/106739>, consulté : 01/12/2022/ heure 18.35.

- ²⁰ - بوزيان حورية: " إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر في ضوء التشريعات الراهنة" مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 07، العدد 01، جوان 2022، ص ص 168، 169.
- ²¹ - القانون رقم 11-10 المؤرخ في رجب عام 1432 هـ الموافق ل 22 يونيو سنة 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 3 يونيو سنة 2011، ص 8.
- ²² - القانون رقم 06-01 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ط 1، 2006، ص 8.
- ²³ - بن مرزوق عنتر، سي حمدي عبد المومن، "التشاركية في تحقيق التنمية المحلية دراسة في دور المواطن الجزائري"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، جامعة الجلفة، المجلد الثاني، العدد 09، ديسمبر 2016، ص ص 05-06.
- ²⁴ - سي حمد عبد المومن، قريقة أسماء، " الشباب الجزائري وإشكالية العزوف التنموي على المستوى المحلي"، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، جامعة الأغواط، المجلد 05، العدد 01، جوان 2022، ص ص 111، 112.
- ²⁵ - المرجع نفسه، ص 112.
- ²⁶ - بوحنية قوي، مرجع سابق الذكر، ص ص 109-112.
- ²⁷ - نضيرة دوبالي، بوطالب براهيم، "إصلاح المالية المحلية وتفعيل الدور الإقتصادي للبلدية"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 33، العدد 02، جوان 2022، ص 457.
- ²⁸ - عنتر بن مرزوق، سي حمدي عبد المومن، " التشاركية في تحقيق التنمية المحلية: دراسة في دور المواطن الجزائري"، مرجع سبق ذكره، ص 07.
- ²⁹ - عنتر بن مرزوق، سي حمدي عبد المومن " الإنتقال إلى الحكومة المحلية في الجزائر دراسة في التحديات والآليات، مجلة التراث، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 08، العدد 02، جوان 2018، ص ص 226-228.